الثورة
يومية سياسية

تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة و الطباعة و النشر

لجنة لإعداد مشروع قانون جديد للانتخابات العامة خلال أسبوعين...قانون عصري متطور يعزز المشاركة ويلبي الطموحات

دمشق
الثورة
الصفحة الأولى
الخميس 12-5-2011م

أصدر الدكتور عادل سفر رئيس مجلس الوزراء قرارا تضمن تشكيل لجنة مهمتها اعداد مشروع قانون جديد للانتخابات العامة يتوافق مع أفضل المعايير المتعارف عليها عالميا على ان ترفع اللجنة نتائج عملها إلى رئيس المجلس خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين.

وتتألف اللجنة من كبار رجال القانون والادارة الذين تتوافر فيهم الكفاءة الاكاديمية والادارية والعلمية وهم الدكتور نجم الأحمد معاون وزير العدل والعميد حسن جلالي معاون وزير الداخلية للشؤون المدنية ومحمود صالح المستشار القانوني في رئاسة مجلس الوزراء والاساتذة في كلية الحقوق بجامعة دمشق الدكتور محمد يوسف الحسين والدكتور محمد خير العكام والدكتورة جميلة شربجي والمستشار في وزارة الادارة المحلية فوزي محاسنة ومدير المجالس في وزارة الادارة المحلية خالد كامل.

وأكد الدكتور الاحمد رئيس اللجنة في تصريح لوكالة سانا أمس أن اللجنة بدأت عملها وسوف تنهي المهمة المكلفة بها في الوقت المحدد.. مشيراً إلى أن اللجنة تقوم بدراسة قوانين عربية و أجنبية بهدف انتقاء أفضل ما لديها كما أنها ستتواصل مع عدد كبير من المختصين للاطلاع على آرائهم والاستفادة من تجاربهم الفكرية بما يحقق الهدف المراد لوضع مسودة قانون انتخابات عامة يحاكي أفضل قوانين العالم المعمول بها اليوم.

هذا وقد اكد العميد حسن جلالي معاون وزير الداخلية عضو اللجنة بين لـ«الثورة» ان صدور هذا القرار يأتي في ضوء عملية الاصلاح السياسي الجارية والتي اوكل مهمتها السيد الرئيس بشار الأسد الى الحكومة الجديدة.

وبين السيد الجلالي انه وكما هو واضح من مهمة اللجنة سنعمل على وضع الاسس لقانون موحد للانتخابات في سورية على مستوى انتخابات مجلس الشعب او انتخابات الادارة المحلية ، بعد ان يتم الاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال قوانين الانتخابات العامة لديها، بحيث تصل الى قانون عصري متطور ومتقدم يقدم صورة سورية الحضارية الى العالم.

واشار معاون وزير الداخلية الى ان اللجنة ستعمل على وجود آلية موحدة تكون مواكبة للتطور، كما ستخرج اللجنة بقانون سيكون قفزة نوعية في مجال الاصلاح في سورية ، ولاسيما اذا ماعلمنا ان كافة الزملاء المشاركين في اللجنة يتمتعون بالقدرة القانونية العالية والموثوقية.

وبين الجلالي ان القانون الذي سيتم وضعه يعزز المشاركة الشعبية الواسعة، بحيث تتم الانتخابات بكل حرية ونزاهة، تشارك فيها كل اطياف المجتمع السوري من خلال وجود آلية واسس لهذه الانتخابات، موضحاً انه وفي ضوء توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد بأن تكون لدينا قوانين عصرية ومتطورة جاء قانون الانتخابات العامة ليندرج في هذا التوجيه بحيث يقدم بلدنا بشكل عصري متطور.

من جانبه قال الدكتور محمد الحسين عميد كلية الحقوق انه كعضو في هذه اللجنة سيسعى من اجل تحقيق عدة نقاط اساسية من شأنها الارتقاء بالعملية الانتخابية على مستوى البرلمان وعلى مستوى

المجالس المحلية اولى هذه النقاط حسب الدكتور الحسين وجوب ايجاد حل لمسألة شروط التقدم للانتخابات لجهة الثقافة معتبراً اننا الآن في القرن 21 وليس من المعقول ان نستمر بتطبيق مبدأ معرفة القراءة والكتابة .. واكد الحسين انه سيقترح من خلال هذه اللجنة ان الذي يتقدم للانتخابات وعمره فوق السبعين يمكن ان نكتفي بشرط الالمام بالقراءة والكتابة أما الذين هم اقل من عمر السبعين فيجب ان يكونوا حاصلين على شهادة التعليم الاساسي.

النقطة الثانية التي اشار اليها الدكتور الحسين هي التركيز على ان الوزير لايجب ان يكون عضواً في البرلمان مثلاً.. كون ذلك يؤثر على مبدأ فصل السلطات، اما النقطة الثالثة فتتعلق بعدم السماح للمحافظين وقادة الشرطة التقدم للبرلمان.. كون مهام هؤلاء مقدسة ويمثلون السيد الرئيس في المحافظات التي يعملون بها وبالتالي لايجوز ان يتقدموا الى البرلمان، الشيء الاخر الذي اكده الحسين هو وجوب اعادة النظر بالسن بالنسبة للمتقدمين للانتخابات البرلمانية والمجالس المحلية.. واشار الى انه سيقترح رفع سن الراغب بالترشيح الى البرلمان الى 30 عاماً بدلاً من 25 عاما.. اما المرشحين للمجالس المحلية فسيقترح رفع سن الترشيح الى 25 عاماً بدلاً من 22 عاماً.. وهذا الشرط من شأنه ان يوصل مرشحين ناضجين، اصحاب خبرة الى حد ما.. وبالتالي تزيد المقدرة على تقديم شيء ما او افكار يمكن الاستفادة منها في هذه المرحلة.

واكد الحسين ان اول اجتماع للجنة سيكون يوم الاحد القادم على ان تتابع اللجنة اجتماعاتها بشكل يومي لتصل الى صياغة قانون عصري معتمدة في ذلك على اهم القوانين في الدول المتقدمة والديمقراطية بما يتناسب مع خصوصيتنا وخطنا السياسي.

واشار الحسين الى ان اللجنة ستعمل على الموازنة بين قانون الادارة المحلية الجديد وبين قانون الانتخاب المزمع اقراره لنصل الى قانون يلبي الطموح.

E - mail: admin@thawra.com

مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر ـ دمشق ـ سورية